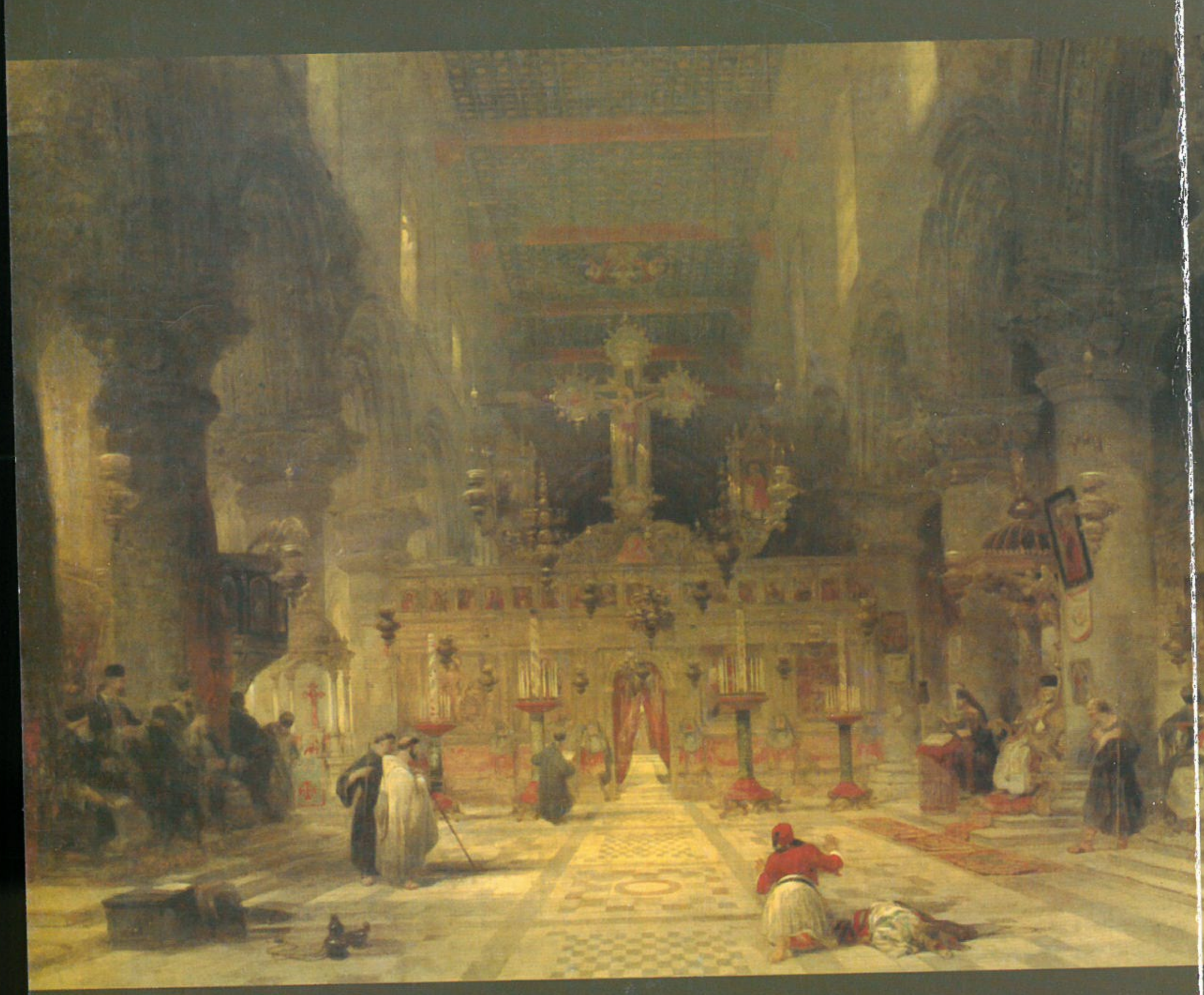
تاريخ العرب والعالم

مجلة مصورة تبحث في التاريخ العربي

السنة الثلاثون - المجلد ٣٤ - العدد ٢٤٧ - أيلول - تشرين الأول ٢٠١٠م الموافق رمضان - شوال ١٤٣١هـ



- طرابلس الشام وبيت المقدس
- الأصول العربية للخرائط الأوروبية
- القدس مفتاح السلام في الشرق الاوسط

واقع العلاقات العربية الأفريقية في ظل سياسات التنافس الدولي (١٩٩١-٢٠٠٦)

محمد أحمد المقداد*

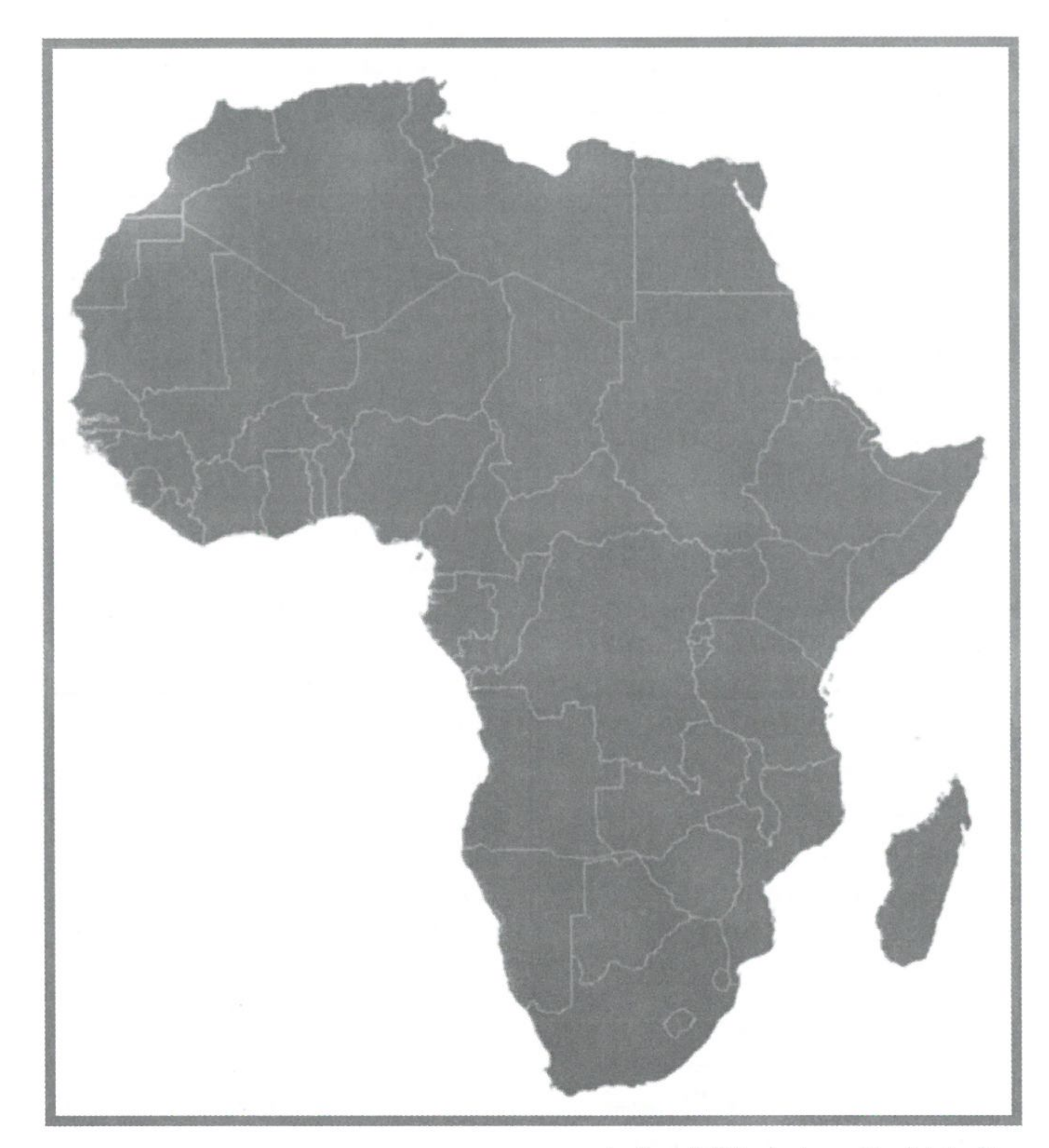
الجزء الثاني

النفوذ الأمريكي في أفريقيا

لم يمثل الاهتمام الأمريكي في القارة الأفريقية ذلك المستوى من الاهتمام على كافة الأصعدة مقارنة بالاهتمام الأوروبي خاصة فرنسا. فأثناء الحرب الباردة لم تكن الدبلوماسية الأمريكية تولي عناية جادة في التدخل في القضايا الأفريقية بشكل مباشر، وكانت تركز في سياستها تجاه القارة الأفريقية على تحقيق أربعة أهداف رئيسية تتمثل بحماية خطوط التجارة البحرية، تأمين المواد الخام، احتواء المد السوفياتي - الشيوعي، والعمل على نشر ودعم القيم الغربية كحقوق الإنسان والديمقراطية أما بعد انتهار الحرب الباردة وضعت الولايات المتحدة استراتيجية رتبت من خلالها أهدافها التي تمثل تجسيد مصالحها في أفريقيا. وتظهر أهداف التحرك الأمريكي في أفريقيا من خلال التقرير الصادر عن مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية عام ١٩٩٧ الذي جاء تحت عنوان تعزيز العلاقات الاقتصادية الأمريكية مع الدول الأفريقية الذي يكرس العمل على جعل أمريكا لتكون في مقدمة الدول الكبرى الصناعية التي تستفيد من الفرص الجديدة في أفريقيا[٤٣].

ففي عهد الرئيس الأمريكي (كلينتون)

(*) معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.



□ إفريقيا في ظل سياسات التنافس الدولي

عملت الإدارة على تطوير التجارة الأفريقية، وبرامج التنمية الاقتصادية والإعلان عن استبدال المساعدات المالية المباشرة بفتح قنوات التبادل التجاري الأمريكي والأفريقي. كما ظهر الاهتمام الأمريكي بأفريقيا من خلال موافقة الكونغرس الأمريكي على قانون (النمو والفرص في أفريقيا) والذي يقوم على دعم الدول الأفريقية بالمساعدات الاقتصادية، وفتح الأسواق الأمريكية أمام سلع ومنتجات القارة شريطة مساهمة الأنظمة السياسية في تحقيق الشروط المتعلقة بالديمقراطية وترسيخ حقوق الإنسان والانفتاح الاقتصادي[٤٤].

وفي ظل النفوذ والسيطرة الأوروبية على الثروات والموارد الطبيعية للقارة ولفترة طويلة وحاجة الولايات المتحدة إلى تعزيز مصالحها تسعى السياسة الأمريكية إلى فتح المجال لتأسيس علاقتها مع الدول الأفريقية من خلال تشكيل نخب جديدة في أفريقيا موالية لها، وهم من تسميهم الولايات المتحدة بـ(القادة الجدد) في أفريقيا مثل ميليس زيناوي في أثيوبيا، أسياسي أفورقي في أرتيريا، ويوري موسيفي في أوغندا[٤٥]. أما من الناحية الأمنية والعسكرية، فقد زاد الاهتمام الأمريكي بالقارة الأفريقية بعد أحداث سبتمبر عام ٢٠٠١، فعملت على تحسين قدرة القارة على التعامل مع المشكلات الأمنية المؤثرة على الأمن الأمريكي والعالمي بهدف مواجهة مشكلة الإرهاب من جهة، والتدخل في حل الصراعات المسلحة خاصة في القرن الأفريقي والبحيرات العظمى وجنوب السودان. وضمن هذا الإطار بادرت الولايات المتحدة بتشكيل قوة تدخل أفريقية لمواجهة الأزمات، إضافة إلى تركيز الولايات المتحدة في معالجة ما تسميه بـ(الإسلام السياسي) في القارة خاصة بعد تفجير سفارتيها في كينيا وتنزانيا[٤٦].

ولإلقاء الضوء على النهج العملي الأمريكي في القارة، لا بد من استعراض دوائر الحركة السياسية الرئيسية التي تهتم بها الولايات المتحدة لترجمة أهدافها:

أ. العلاقة مع نيجيريا: تمثل نيجيريا أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في أفريقيا كونها تمثل ثالث مصدر للنفط لها. وتعتبر نيجيريا الدولة التي من خلالها تحقق المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية في غرب القارة الأفريقية.

ب. جنوب أفريقيا: كما تعتبر دولة جنوب أفريقيا حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة، حيث تمثل ثاني أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في أفريقيا، وتعتمد عليها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في منطقة الجنوب الأفريقي.

ج. القرن الأفريقي: حرصت الولايات المتحدة على الاحتفاظ بعلاقات وطيدة مع دول القرن الأفريقي خاصة أثيوبيا وأرتيريا لتأمين وجودها في المنطقة. ويأتي الاهتمام الأمريكي بأثيوبيا وأرتيريا في إطار النظر إلى قضية المياه كورقة ضغط يمكن إثارتها في مواجهة الدبلوماسية المصرية من جهة، وإقامة تحالفات أثنية معادية ومحاصرة للأمن القومي العربي، من خلال إحكام الطوق على الدول العربية الفاعلة هناك - كمصر والسودان - وتعزيز ذلك من خلال إقامة محور أثيوبيا - إسرائيل - تركيا من جهة أخرى[٤٧].

د. منطقة البحيرات العظمى: تسعى أمريكا إلى ترتيب الأوضاع الإقليمية في وسط أفريقيا. ولترجمة ذلك عملت على دعم وتعزيز روابطها العسكرية مع أوغندا التي اعترفت

للولايات المتحدة بلعب الدور والنفوذ الإقليمي مما دفع بأمريكا لمساعدتها على لعب أدوار في التعاون إلى جانب دولة رواندا، حيث جسدت هذه الروابط بتقديم مساعدات عسكرية أمريكية لكلا البلدين، إضافة إلى المساهمة في تطوير برامج التعليم والتدريب العسكري. كما دعمت موقف كل من حكومة رواندا وأوغندا الداعم لتحالف قوى المعارضة في الكونغو الديمقراطية بقيادة (لوزان كابيلا) حتى استطاع إسقاط نظام (موبوتو) عام ١٩٩٧[٤٨]. وشجعت التدخل الأجنبي في شؤون الكونغو بحجة دعم حركة التحول الديمقراطي هناك.

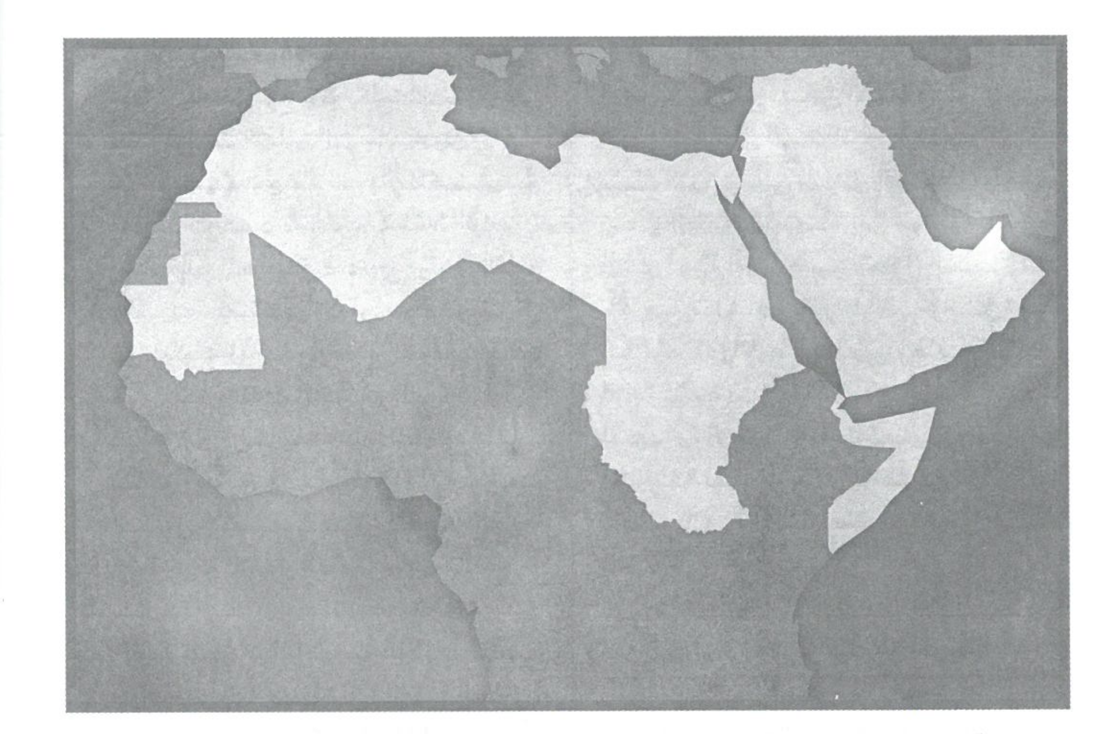
هـ. الأزمة السودانية: انتهجت الولايات المتحدة سياسة مواجهة ضد نظام (الإنقاذ الوطني) منذ وصوله إلى الحكم عام ١٩٨٩ بحجة أن النظام جاء بانقلاب عسكري على سلطة ديمقراطية منتخبة، واتهام النظام بانتهاك حقوق الإنسان والديمقراطية، وتحميله مسؤولية استمرار الحرب الأهلية في الجنوب ودارفور، وإعاقة جهود الإغاثة الدولية في مناطق القتال، مما دفع الإدارة الأمريكية عام ١٩٩٣ بوضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، وبناء على ذلك، عملت الولايات المتحدة على خلق إطار إقليمي معاد لحكومة الخرطوم شمل (أوغندا، أرتيريا، أثيوبيا)، كما سعت أمريكا إلى تدويل القضية السودانية حيث رفضت المبادرة المصرية - الليبية التي تقوم على تأكيد وحدة السودان، وأيدت خطة الهيئة الحكومية للتنمية في الشرق الأفريقي (الإيغاد) الداعية إلى تأكيد حق أهل الجنوب في تقرير مصيرهم عبر استفتاء شعبي[٤٩].

وأخيراً، نلاحظ - مما ورد - أن القارة الأفريقية تقع ضمن اهتمامات السياسة الأمريكية، وأن الاستراتيجية لذلك انتهجت مسار التركيز على مناطق إقليمية معينة. كما تسعى الولايات المتحدة إلى مواجهة القضايا البارزة في القارة من خلال العمل على محاصرة النظم غير الموالية والتي تدعم التطرف والإرهاب (من وجهة النظر الأمريكية). وفي المجال الاقتصادي تتمثل الأهداف الأمريكية في تحقيق مصالحها المتمثلة بتأمين وتعزيز فرص الاستثمار والتجارة في المنطقة على أسس النمط الاقتصادي الحر.

النفوذ الإسرائيلي في أفريقيا

تنامت العلاقات بين إسرائيل والعديد من الدول الأفريقية بعد أن انطلقت عملية التسوية السلمية بين العرب وإسرائيل بدءاً من اتفاقيات كامب ديفيد عام ١٩٧٨، وتوقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وليزداد النفوذ الإسرائيلي في القارة بعد مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، مما فتح المجال لإسرائيل لإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع ما يزيد عن عشرين دولة أفريقية، وبات لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع (٤٢) دولة أفريقية[٥٠]. وقبل استعراض مجالات التعاون الإسرائيلي مع أفريقيا لا بد من استعراض أهم الأهداف والمصالح الأساسية التي تسعى إسرائيل لتحقيقها من خلال حرصها على زيادة النفوذ في أفريقيا، وتتمثل بما يلي:

١ - تخطي العزلة الدولية التي فرضتها عليها الدول العربية. حيث تحاول كسب قواعد



خارطة الوطن العربي

للتأييد والمساندة من الدول الأفريقية لإضفاء نوع من الشرعية السياسية لها في الساحة الدولية. وفي هذا الإطار نظرت إسرائيل للقارة الأفريقية على أنها (ساحة نزال) بينها وبين العرب وفقاً لقواعد النظرية الصفرية في العلاقات الدولية. من جهة أخرى، تحاول إسرائيل كسب تأييد الدول الأفريقية من أجل تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفق الرؤية الإسرائيلية باعتبار أن الدول الأفريقية بعيدة عن انحيازات سابقة لصالح أي من الطرفين، مما يهيؤها لتكون ـ الدول الأفريقية ـ وسيطاً مقبولاً بينها وبين العرب، خاصة بعد أن أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية واتفاقيات تعاون مع بعض الدول العربية.

٢ ـ السعي لتحقيق متطلبات الأمن الإسرائيلي والخروج من الحدود الجغرافية البرية المغلقة حيث يتم لها ذلك من خلال خلق علاقات ودية مع الدول الأفريقية، ومما يمهد لها إيجاد مراكز نفوذ عسكرية في بعض المناطق بهدف الحيلولة دون بقاء البحر الأحمر بحيرة عربية، لهذا، اعتمدت إسرائيل على تقديم المساعدات التقنية والتنموية للدول الأفريقية ـ حتى في حالة عدم وجود علاقات دبلوماسية معها بهدف تحسين صورة إسرائيل. لذا يعمل مركز التعاون الدولي في وزارة الخارجية الإسرائيلية (الموشاف) على المساعدة في تقديم الدعم للعديد من الدول مثل كينيا، زامبيا، تنزانيا، أثيوبيا، في مجالات الزراعة والصحة والتعليم[٥١].

٣ ـ التنمية الاقتصادية، وبمساعدة من هيئة المعونة الأمريكية (USAID) تهدف إلى بناء قاعدة استراتيجية لتحقيق الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية من خلال ما يمكن تسميته مبدأ شد الأطراف حيث تعتمد إسرائيل على النيل من أطراف نظام الأمن العربي من خلال تركيز إسرائيل على تعاون قوي مع دول أفريقية مجاورة للدول الأفريقية العربية كأثيوبيا، السنغال الكنغو[٥٢]، وهذا من شأنه تمكين إسرائيل من تفتيت التقارب العربي ـ الأفريقي ويضمن لإسرائيل ممارسة نشاطاتها في مختلف الميادين.

٤ ـ الاهتمام بالجماعات اليهودية التي لها الدور المهم في خدمة تحقيق الفكرة الصهيونية القائمة على تكريس الجهود لجمع شتات اليهود على أرض فلسطين. وهذا الاهتمام كذلك له أبعاده، كونه يضمن لإسرائيل التهيئة المستمرة لاستقطاب يهود يمكن من تكبير الفجوة الديمقراطية بين عدد السكان اليهود مقارنة بالفلسطينيين، كما أن هذه الجماعات اليهودية لها نفوذها الاقتصادي الذي يمكنها من ممارسة دورها وتوجيه أنظمة الحكم بما يتماشى مع أهداف إسرائيل.

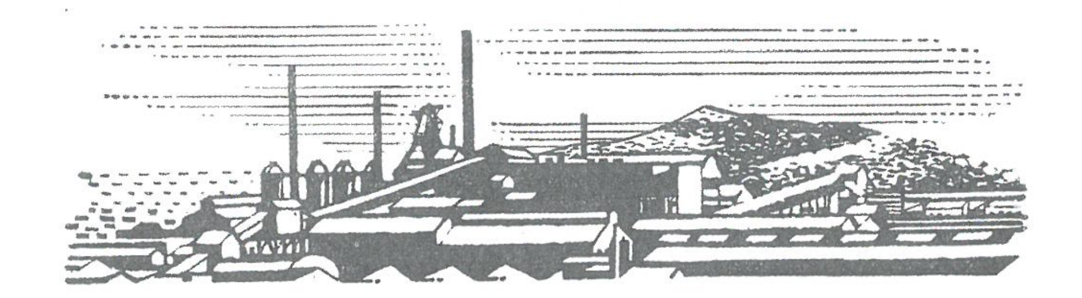
التعاون الإسرائيلي في أفريقيا

بعد استعراض الأهداف الرئيسية لإسرائيل في أفريقيا، عملت إسرائيل على إقامة مجالات تعاون منحت لها العديد من تنامي المصالح ذات العلاقة بالمجال الاقتصادي والعسكري بدرجة متزايدة إذا ما قورنت بعلاقات التعاون العربية في القارة الأفريقية.

أولاً: المجال الاقتصادي

بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومعظم الدول الأفريقية فتحت إسرائيل لنفسها العديد من مجالات التعاون الاقتصادية نتيجة إفساح الدول الكبرى المجال أمامها في التغلغل في القارة الأفريقية، وكان هذا الدور الإسرائيلي واضحاً نتيجة تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القارة التي تضم (٢٩) دولة تصنف ضمن الدول الأكثر فقراً في العالم، ويرزح (٥٩٪) من مجموع سكانها تحت خط الفقر. كما أن ظروف عدم الاستقرار في القارة نتيجة حدة الصراعات والنزاعات زاد من التخلف الاقتصادي وترتب من الحروب في القارة وجود نحو سبعة ملايين لاجئ أفريقي و(١٥) مليون مشرد من إجمالي (٢١) مليون لاجئ على مستوى العالم، حيث يستحوذ هؤلاء اللاجئون على (٣٠٠) مليون دولار من إجمالي (٩٠٠) مليون دولار هي حجم الميزانية المخصصة للاجئين على مستوى العالم (حسب تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠)[٥٣].

تتضح العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية مع أفريقيا، من خلال حجم الصادرات حيث وصل عام ٢٠٠٥ إلى (٦١٥) مليون دولار، وبنسبة (٢.٤٪) من إجمالي نسبة الصادرات الإسرائيلية بينما بلغت الواردات (٤١٥) مليون دولار شكلت (١.٧٪) من إجمالي نسبة الواردات الإسرائيلية[٥٤]، من جهة أخرى، ما زالت مجالات الاستثمار الاقتصادي الإسرائيلية متزايدة في أفريقيا، فخلال فترة السبعينيات. قامت الشركات الإسرائيلية بعمليات استثمارية في (٢٠) دولة أفريقية من



أبرزها: أثيوبيا، كينيا، تنزانيا، حيث بلغت قيمتها (٨٠٠) مليون دولار تمثلت في مشاريع للري والزراعة والإنشاءات، وساهمت في تزويد الخزينة الإسرائيلية بنحو أربعة مليارات دولار عام ١٩٨١[٥٥]، بينما تزايدت الاستثمارات لتصل (١.٨) مليار دولار عام ٢٠٠٥، كما ازدادت كذلك اتفاقيات التعاون الفني بين إسرائيل والدول الأفريقية، حيث تقيم اتفاقيات مع (٣٨) دولة أفريقية بطريقة مستمرة منذ عام ١٩٩٤، وبناء على هذه الاتفاقيات وصل عدد الخبراء الإسرائيليين العاملين في أفريقيا حتى عام ٢٠٠٥ إلى نحو (١٥) ألف خبير[٥٦].

كما تستخدم إسرائيل العديد من السياسات الاقتصادية الهادفة إلى التأثير في السوق الأفريقي، بهدف سد الطريق أمام التعامل الأفريقي ـ الأفريقي من جانب، والتعاون العربي ـ الأفريقي من جانب آخر، ومن خلال زيادة عرض البضائع والسلع الإسرائيلية وبأسعار تنافسية مقارنة بالسلع الأخرى، مما يؤثر على معدل التجارة البينية بين صادرات الدول العربية إلى أفريقيا، حيث تشير الإحصاءات لعام ٢٠٠٥، إلى أن الصادرات العربية إلى أفريقيا كانت بحدود(٤.٢) مليار دولار، تمثل (٤٪) من الواردات الأفريقية من الخارج، مقابل (٣.٢) مليار دولار مجمل الواردات العربية من خلال الدول الأفريقية وبنسبة (١.٧٪) من مجموع الواردات العربية لعام ٢٠٠٥[٥٧].

كما وصل تغلغل إسرائيل الاقتصادي في بعض الدول الأفريقية إلى درجة حصولها على امتيازات البحث عن النفط وتأسيسها عدة شركات بمسميات أفريقية حيث قامت بتأسيس (٤٠) شركة في أثيوبيا وسجلتها على أنها شركات أثيوبية[٥٨].

ثانياً: المجال العسكري

قامت إسرائيل بتوثيق علاقاتها مع العديد من الدول الأفريقية ليس بهدف تحقيق مصالح اقتصادية، بل لتحقيق أهداف استراتيجية تشكل تهديداً للأمن القومي العربي. ويتضح ذلك بالتواجد العسكري الإسرائيلي في دول أعالي النيل، وفي الهضبة الاستوائية، ودول بحيرة فكتوريا (أوغندا، كينيا، تنزانيا)، ومع دول البحيرات العظمى (رواندا، الكونغو الديمقراطية، بوروندي) وإقامة علاقات مع هذه الدول بهدف الوصول إلى منابع النيل وتدويل البحر الأحمر[٥٩].

وبشكل عام فإن إسرائيل تسعى من سياستها إلى تضييق العلاقات العربية مع دول أفريقيا، مستغلة النزاعات في حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقي من أجل تحقيق سياستها في هذا المجال الحيوي، حيث دعمت إسرائيل الحركة الانفصالية في جنوب السودان، ومن ثم جيش تحرير شعب السودان، وساندت نظام (الباجندا) في أوغندا، ونظام الأجهزة في أثيوبيا بتزويدهم بالسلاح والتدريب العسكري، كما أقامت علاقات متميزة مع قبائل الكامبا والكيكسيوني بهدف التغلغل في ممباسا ونيروبي، وقامت بدعم العناصر المتمردة في بوروندي[٦٠].

ويتضح النفوذ العسكري الإسرائيلي في أفريقيا، من خلال ممارسة وجودها في كل من أثيوبيا وأرتيريا حيث استطاعت إسرائيل أن تقيم علاقات وطيدة مع أثيوبيا وتحالفاً للحيلولة دون تحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية من جهة، وكون أثيوبيا تتحكم بكميات كبيرة من مياه النيل الذي يمكن أن يمارس تهديداً على أمن كل من مصر والسودان. لهذا تحرص إسرائيل على إرسال الخبراء والمستشارين العسكريين وتدريب الجيش الأثيوبي وتنظيمه، وتزويد أثيوبيا بشحنات من القنابل العنقودية الأمريكية الصنع، ومعدات وأسلحة كالمدافع الرشاشة والطائرات الإسرائيلية الصنع من طراز (كفير)[٦١]، كما عملت على وضع محطات رادار بإشراف الإسرائيليين[٦٢].

أما في أرتيريا، تتضح العلاقة كذلك في دعم إسرائيل العسكري لها خلال فترة الصراع الأرتيري ـ اليمني على جزيرة حنيش الكبرى، حيث عملت إسرائيل على تزويد إرتيريا بمجموعة من المستشارين والخبراء العسكريين في مجال القوات البحرية والجوية[٦٣]، وفي عام ١٩٩٦ تم توقيع اتفاقية أمنية بين البلدين لتعزيز التعاون العسكري وتطوير شبكة العلاقات الاستراتيجية بين الدولتين خاصة في المجال العسكري، حيث اشتملت الاتفاقية على ما يلي[٦٤]:

١. التزام إسرائيل بتأمين الاحتياجات الدفاعية الأرتيرية، ويتم ذلك من خلال التزويد بما يلزم لتطوير جيش نظامي أرتيري يكون مستعداً وقادراً على مواجهة أية تهديدات أو تحديات أقليمية قد تواجهها.

٢. تكوين فريق من الطرفين يضم خبراء عسكريين في شؤون التدريب والتسليح والعمل الاستخباري، بهدف تحديد الاحتياجات الكمية والنوعية لمتطلبات بناء القوات الأرتيرية من التدريب والأسلحة.

٣. إرسال خبراء من إسرائيل بشكل مستمر إلى أرتيريا، لتعليم أفراد الجيش الأرتيري المصطلحات العسكرية والاستراتيجيات الغربية والإسرائيلية بهدف إكسابهم المهارات الأساسية لاستخدام المعدات العسكرية الإسرائيلية والغربية بكفاءة ودقة.

٤. تكفل الحكومة الأرتيرية بالسماح بالوجود العسكري الكامل للاستخبارات العسكرية الإسرائيلية تمهيداً لإرسال ثلاثة آلاف جندي إسرائيلي كمرتب للقاعدة العسكرية في جزر (دهلك) الواقعة على المداخل الجنوبية للبحر الأحمر.

يتضح مما سبق، أن التنافس الدولي على القارة الأفريقية يتزايد في كافة المجالات، وأن التنافس يتسع ليضم دولاً ليست تقليدية. وتجدر الإشارة ـ إلى أن هناك قوى جديدة

صاعدة في أفريقيا من أهمها اليابان والصين. فاليابان التي انحصر دورها - خلال الحرب الباردة - على تقديم المساعدات، ازدادت محاور سياستها لتشمل التبادل الثقافي وحفظ السلام ودعم التنمية لفتح آفاق اقتصادية لها عند دول القارة. حيث عملت اليابان على دعم التنمية لإثارة انتباه المجتمع الدولي تجاه أفريقيا وتم عقد مؤتمرين لهذه الغاية. ففي عام ١٩٩٣ عقد المؤتمر الأول في طوكيو تنمية أفريقيا والمعروف باسم (تيكاد)، أما المؤتمر الثاني كان عام ١٩٩٨ الذي فتح للمؤسسات الاقتصادية مجالات واسعة في تنمية العلاقات التجارية مع دول القارة[٦٥]. أما الصين، فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول الأفريقية عن طريق إقامة مشروعات مشتركة، وتقديم المساعدات من الجانب الصيني ومنح القروض بفوائد منخفضة، بالإضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

بعد استعراض الاهتمام الدولي والتنافس على القارة الأفريقية من قبل الدول من خارج القارة، يتضح بأن هذا التزايد في المصالح المختلفة من شأنه أن يؤثر على طبيعة العلاقات والمصالح العربية في أفريقيا، مما يستدعي وضع استراتيجية عربية جديدة تأخذ بعين الاعتبار أن تنامي الاهتمام الدولي الخارجي بالقارة الأفريقية سيكون على حساب مستقبل العلاقات العربية الأفريقية في مختلف الجوانب. لذا يأتي الجزء الثاني من الدراسة لبحث الأولويات اللازمة في التعاطي مع الدول الأفريقية من خلال وضع أسس قادرة على مواجهة تحديات التنافس الخارجي وبما يسهم في تحسين روابط التعاون وبما ينعكس بالتالي على مصالح الطرفين (العربي والأفريقي).

الأسس والمرتكزات اللازمة لمواجهة التحديات لتعزيز علاقات التعاون العربي الأفريقي

بعد استعراض روابط العلاقة بين العرب بشكل عام والأفارقة، والوقوف على أبرز التحديات التي أدت إلى ضعف التعاون نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية نتيجة التنافس الدولي. يأتي الجزء الأخير من هذه الدراسة لمناقشة الأسس والمرتكزات (الآليات) اللازمة لمواجهة تلك التحديات والتي يمكن توضيحها كما يلي:

١. العمل على نبذ العلاقات الإقليمية

إن وضع تصور استراتيجي لبناء علاقة خاصة ومتميزة بين الجانب العربي والجانب الأفريقي، يتطلب قبل وضع أي برنامج الوقوف على أولوية حل المشكلات والخلافات الإقليمية القائمة، بحيث تتخلص الأطراف من وهم جدوى التعاون في ظل ظهور الحساسيات المفرطة وغياب دور الحلول للنزاعات الظاهرة من خلال الأطراف الفاعلة.

وهنا تجدر الإشارة إلى ذكر أهم المرتكزات التي تساعد في حل الخلافات وتسهم بالنهاية في توطيد أواصر التعاون العربي الأفريقي، وتتمثل بما يلي:

أ. حل الخلافات الحدودية بالوسائل السلمية بين الدول العربية والأفريقية، سواء عن طريق الوساطة الدبلوماسية الحميدة من خلال بعض دول المنطقة، أو من خلال المنظمات الرئيسية (جامعة الدول العربية، الاتحاد الأفريقي، منظمة المؤتمر الإسلامي)، أو عن طريق التحكم بقرار عن محكمة العدل الدولية، كما حدث بين اليمن وأرتيريا (جزر حنيش)، ليبيا وتشاد (شريط أوزو). حيث ما زالت هناك العديد من المشاكل الحدودية بين العديد من الدول العربية والأفريقية، مثل مشكلة اقليم (ايلمي) بين كينيا والسودان، واقليم (انفدي) بين كينيا والصومال، واقليم (اوغادين) بين أثيوبيا والصومال، ومشكلة الحدود بين السنغال وموريتانيا... إلخ[٦٦].

ب. التوسع في التمثيل الدبلوماسي والقنصلي العربي ليشمل جميع الدول الأفريقية، إذ يلاحظ على الدول العربية أنها لا تعطي اهتماماً كافياً لإقامة علاقات دبلوماسية مع البلدان الأفريقية، باستثناء مصر، الجزائر، ليبيا، التي لها: ٤٢، ٣٣، ٣٢، سفارة على التوالي، في الوقت الذي نلاحظ وجود تمثيل دبلوماسي محدود لكل من الصومال، موريتانيا، لبنان، المغرب، السودان، السعودية، وذلك بتمثيل يتراوح بين (٤-١٢) سفارة لكل منها، علماً أن لبنان - على سبيل المثال - التي لها أكبر انتشار وأضخم عدد من المغتربين في القارة الأفريقية، ليس لها سوى (٨) بعثات في أفريقيا التي تضم (٤٣) دولة أفريقية غير عربية، وينطبق الحال على موريتانيا التي لها جاليات كبيرة في غربي أفريقيا، ومع ذلك ليس لها سوى (٤) سفارات، وكذلك الحال مع المغرب التي ليس لها سوى (٨) بعثات، وهذا الأمر يدل على قصور عربي واضح في هذا المجال[٦٧].

ج. عقد لقاءات دورية بين ممثلي المنظمات والاتحادات الرسمية العربية والأفريقية، وذلك لتنسيق المواقف بين كافة الوحدات الدولية مع إضفاء دور لمنظمة المؤتمر الإسلامي، خاصة في حل المشاكل السياسية والمجتمعية ذات العلاقة بالمجاعات والكوارث الطبيعية، بالإضافة لحل مشكلات اللاجئين التي يتجاوز عددهم الخمسة ملايين في أفريقيا نصفهم يتمركز على جانبي الحدود العربية - الأفريقية، لا سيما على حدود ارتيريا، السودان، أثيوبيا، الصومال، أوغندا، كينيا، تشاد، إضافة إلى السودان الذي يحتضن قرابة المليون لاجئ من أثيوبيا وأوغندا وأرتيريا وتشاد[٦٨]. من جانب آخر، لا بد من تكثيف مظاهر التمثيل المتبادل بين (الاتحاد الأفريقي أو الأجهزة والمؤسسات التابعة له، وجامعة الدول العربية وأجهزتها ومؤسساتها وإنشاء مكاتب للتمثيل المتبادل والدائم بين التنظيمين العربي والأفريقي، وعلى أن يقوما بإصدار وثيقة عربية إفريقية تبنى على ضوئها علاقات الصداقة والتعاون الإفرو - عربي يعمل كل من المنظمتين معاً على احترامها.

د. تطوير اللجان العربية الأفريقية التي تم الاتفاق على تشكيلها ودعم وسائل عملها، والاتفاق على إزالة المعوقات السياسية والإدارية عن طريقها، ومنحها السلطات والإمكانات التي تتيح لها أداء دور فعال وإيجابي في تنمية التعاون بين الدول العربية والأفريقية.

٢. الاهتمام بالبعد الأمني

إن إعطاء أهمية للتعاون في البعد الأمني بات ضرورياً في ظل الاستراتيجيات وسياسات النفوذ

والتنافس الدولي، كون المصالح الأمنية مشتركة بين الطرفين (العربي والأفريقي) مما يستدعي وضع اتفاق محدد في إطار استراتيجية أمنية واضحة تتلاءم مع المتغيرات الدولية الراهنة، بحيث يكون هناك تعاون بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بوضع اتفاقيات دفاع مشتركة تنسجم مع الظروف الحالية. وبناءً عليه يمكن الأخذ بأهم الآليات التالية القادرة على تفعيل التعاون في المجال الأمني العربي الأفريقي، وتتمثل هذه الآليات بما يلي:

أ. وضع آلية للحوار العسكري والأمني بين الدول العربية والدول الأفريقية. فحتى الآن لم تتوفر آلية قادرة لتفعيل الحوار العسكري بشكل عام بين الدول العربية والدول الأفريقية سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي (مؤسسات المجتمع المدني) بسبب وجود مشاكل عملية وثقافية، نتيجة لطبيعة نظم الحكم السائدة، وبسبب وجود سياسات كثيرة بين النظم السياسية، فبقيت عقبة أمام أي حوار جماعي في المجال العسكري والأمني، وباتت تهدد الأمن والاستقرار للدول وأنظمتها، لذا لا بد من أن يكون هناك لقاء دوري بين وزراء الدفاع العرب والأفارقة، وبين رؤساء الأركان على غرار لقاء وزراء دفاع حلف شمال الأطلسي (الناتو) ورسميين عسكريين من دول جنوب البحر المتوسط.

ب. بناء آليات تدريب مشتركة في المجال العسكري والأمني، وفي هذا الإطار يجب أن تمتد الآليات إلى مراجعة دور الأكاديميات العسكرية والتنسيق بينها وتطوير مناهج الدراسة فيها، وعلى أن لا يحجب التعاون العربي الأفريقي في مجال التدريب المشترك أي فرص أخرى جماعية أو فردية للتدريب مع الدول الأخرى.

ج. إنشاء آلية لتطوير التكنولوجيا العسكرية، حيث يجب أن يمتد التعاون بين الدول العربية والدول الأفريقية في مجال تطوير التكنولوجيات المتقدمة من خلال أنشطة البحث المشترك، كما يتطلب ذلك إقامة حوار عربي أفريقي مشترك في موضوع الصناعة الحربية.

د. تفعيل الاهتمام المشترك بأمن الممرات البحرية، كون هذه الممرات لها أهمية إستراتيجية قصوى للأمن العربي الأفريقي، وأن لا تترك هذه الممرات المائية لسيطرة القوى الكبرى الخارجية.

٣. تفعيل الإطار الحكومي والمجتمعي:

حيث إن التعاون في المرحلة الراهنة بحاجة إلى تكثيف عمل الإطار التنظيمي الحكومي والشعبي معاً. فعلى الرغم من أن التعاون العربي الأفريقي اعتمد - في المرحلة السابقة - على الجانب الرسمي، إلا أن الاتفاق على وضع استراتيجية جديدة للتعاون بات ملحاً، كون عملية الإسراع في تجسيد وترجمة التعاون بحاجة إلى قرارات سياسة عليا. لكن الاستراتيجيات الجديدة عند وضعها يجب أن تأخذ في الاعتبار تجارب التعاون السابقة، بحيث تتلاشى التحديات والأخطار وأسباب الركود، مما يستوجب الأخذ بالوسائل الإيجابية التي تترجم بصورة سهلة وملموسة.

ولكي يتحقق المزيد من التعاون العربي والأفريقي لا بد من بذل الجهود من قبل المستوى الجماعي بشكله الواسع والمتخصص. بمعنى أنه لا بد لمؤسسات المجتمع المدني

والغرف التجارية ومؤسسات الإعلام والتعليم أن يكون لها دور في تفعيل مجالات التعاون المتعددة، كون هذه المؤسسات والجمعيات متوافرة في الدول العربية والأفريقية ومنها: اتحاد المهندسين العرب، اتحاد الأطباء العرب، اتحاد الصحافة الأفريقي.. الخ، وهذه المؤسسات تستطيع وبتشجيع من الحكومات المعنية أن تقيم اتصالا منظماً مع مثيلاتها من الجانب الآخر، وعن طريق ذلك، تزيد معرفة كل طرف عن الطرف الآخر، بحيث يكون هناك نوع من التواصل الشعبي أو الأهلي بين الجانبين بما يؤسس لتعاون ينتشر في كافة المجالات[٦٩].

ويمكن إبراز أهم الآليات التي تسهم في عملية التعاون بين الجانبين (العربي والأفريقي) ضمن المجال الحكومي والمجتمعي بما يلي:

أ. ضرورة تطوير التشريعات المنظمة لتأسيس نشاط التنظيمات الأهلية في البلدان العربية والأفريقية، وإلغاء القيود المفروضة عليها، وتمكينها من ممارسة نشاطها باستقلال عن الأجهزة الحكومية والإدارية، وأن تشارك التنظيمات الأهلية في صياغة القوانين، وبالتالي تأكيد أن العلاقة بين الدولة والقطاع الأهلي يجب أن تقوم على التأثير المتبادل والمتطور تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ب. تجسيد ثقافة الديمقراطية لمواجهة الاستغلال والاستبداد، وترسيخ ثقافة القيم القادرة على التنمية الذاتية لمواجهة التخلف أوالنمو المشوه، ومواجهة التبعية الثقافية، وتحصين المواطن العربي والأفريقي بالتفكير العلمي الناقد لمواجهة الذوبان والضياع، وزرع الثقة والأمل في الجماهير العربية والأفريقية، بعد ما أصابها من نكبات وتفرقة وإحباطات.

ج. على منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان أن تشكل اتحاداً عربياً أفريقياً لجمعيات مدنية تكون مخصصة للدفاع عن العرب والأفارقة، وأن يكون دورها كذلك مخاطبة المنظمات المدنية في البلدان الأوروبية والغربية لشرح مختلف أوضاع قضايا المنطقة العربية والأفريقية، وتوضيح طبيعة الانتهاكات السياسية والأمنية التي تقوم بها الدول الأورو- غربية.

٤. تنشيط التبادل الثقافي والتعاون الإعلامي:

إن مصادر المد الثقافي داخل القارة الأفريقية باتت منتشرة، وأغلبها ترسخ في ظل استراتيجيات حكومية خارجية مخططة. وهذا يستوجب وضع الخطط الثقافية الهادفة، وعقد الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين الوحدات الدولية العربية والأفريقية. وحتى يتم تفعيل الدور الثقافي والإعلامي لا بد من إرساء الأسس التي تنطلق من المعرفة العامة من قبل القائمين عليها بظروف أفريقيا والدارسين لأحوالها وطبيعة شعوبها، وتتمثل أهم الآليات في هذا المجال بما يلي:

أ. الاهتمام بتنشيط نشر اللغة العربية كون الكثير من الدول الأفريقية، يعيش فيها أقليات مسلمة.

ب. عقد الاتفاقيات الثقافية والعلمية بين أطراف التعاون.

ج. الاهتمام بالمجالات الإعلامية كإقامة

الدورات التدريبية، وتزويد الأجهزة الإعلامية في البلدان الأفريقية بما تحتاجه من موارد إعلامية مختلفة وجميع المستلزمات والتجهيزات التي تساعد على تطوير العمل الإعلامي الأفريقي.

د. تقوية الأواصر بين العرب والأفارقة من خلال برامج إعلامية قادرة على توضيح أهمية التعاون بين الطرفين.

هـ. الاهتمام بتقديم المنح الدراسية ودعم الجامعات الأفريقية والاستفادة من دور المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة الهادفة إلى إقامة تعاون متبادل في كلا الاتجاهين في إطار هادف.

و. الاهتمام بترجمة الأعمال الفكرية والأدبية عند العرب والأفارقة.

ز. كما يستلزم من وسائل الإعلام والتثقيف العربي، العمل على تحسين الصورة العربية في أذهان الأفارقة غير العرب ويتضمن ذلك إبراز الجوانب الإيجابية وإزالة الجوانب السلبية لصورة العرب في أفريقيا، التي تحاول الدعايات المعادية تقديمها كأفكار - مغلوطة - تعمل على ترسيخها في أذهان الأفارقة، كتلك المتعلقة في دور العرب - المبالغ فيه - في تجارة الرقيق، وإيضاح ذلك بأن الممارسات كانت فردية، وأن الحكومات والفكر المجتمعي العربي لم يكن مسؤولاً عنها[٧٠].

٥. أما في المجال الاقتصادي:

يجب تفعيل السوق العربية المشتركة وخروجها لحيز التنفيذ، إضافة لتفعيل التجمعات الموجودة في أفريقيا، مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي (كوميسا COMESA) الذي يضم في عضويته (٢٠) دولة من بينها دول أفرو عربية، كما لا بد من تنشيط عمل تجمع دول غرب أفريقيا (إيكواس ECOWAS) الذي يضم في عضويته ثلاث دول أفرو عربية، ودور الهيئة الحكومية لتنمية شرق أفريقيا (إيغاد IGAD) والاتحاد الاقتصادي لأفريقيا الوسطى (ECCAS) وغيرها من التجمعات.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن نجاح أية خطة اقتصادية وأي مشروع تعاون في المجالات التنموية المختلفة يستلزم أن ينعكس على كل دولة أفريقية وعربية، بالاستفادة من المزايا التي قامت من أجله هذه المشروعات. كما لا بد من أن العمل المشترك في مجال التعاون يستدعي المسح المنظم للموارد الطبيعية، وتكثيف التصنيع باستقلال وتسويق ونقل المواد التعدينية والأولية، وتشجيع الاستثمار في كافة الميادين الإنتاجية والخدمات[٧١].

ونظراً لأهمية المجال الاقتصادي في إعادة بناء العلاقة العربية - الأفريقية، كونه يعتبر مدخلاً رئيسياً في ظل احتياجات كافة الدول المعنية في كافة الظروف، ونظراً لأن هذا المجال يعتبر ركيزة أساسية نحو توثيق الروابط باستمرار، وله علاقة مباشرة في تحقيق الأهداف التنموية الأخرى، فلا بد من الاستفادة من بعض الآليات التي استخدمتها الدول الكبرى وإسرائيل في أفريقيا خاصة وفي بعض البلدان العربية على وجه العموم، مع الأخذ بعين الاعتبار التجربة السابقة للتعاون الاقتصادي العربي مع أفريقيا للاستفادة من عوامل القوة، وإعادة ترتيبها بما يخدم الظروف الحالية والمستقبلية، والوقوف على نقاط الضعف التي واجهت التعاون الاقتصادي المشترك. وعليه يمكن إبراز أهم الآليات

اللازمة لتنشيط المجال الاقتصادي بين الدول العربية والأفريقية مثل:

أ. تشجيع توظيف رؤوس الأموال العربية في الدول الأفريقية وتشجيع الاستثمارات بدلاً من التركيز على توظيفها خارج المنطقة العربية والأفريقية.

ب. تشجيع تقديم المساعدات الفنية والمالية، وتدعيم موارد المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الأطراف.

ج. تدعيم العلاقات التجارية عن طريق الأخذ بمفهوم (الاعتماد المتبادل)، وإعطاء أولوية في نجاح السلع العربية والأفريقية لتقوية مصانع الإنتاج والشركات من داخل المنطقة.

د. العمل على زيادة إنتاج المواد الصناعية الأساسية في ظل التزايد المستمر على طلبها الحالي من قبل دول المنطقة.

هـ. بذل الجهود المشتركة لخلق البنية التحتية اللازمة لإقامة مشاريع مشتركة داخل القارة الأفريقية، مثل إقامة خطوط سكة حديد وشبكة من الطرق البرية تربط شمال القارة الأفريقية بجنوبها وشرقها مع غربها.

و. إقامة مشاريع استثمارية تقوم على الاستفادة من الموارد الطبيعية في الدول الأفريقية، والأيدي العاملة عن طريق توجيه رؤوس الأموال عند الدول الرأسمالية العربية والأفريقية.

ز. الاستمرار في إقامة المعارض التجارية العربية والأفريقية وعقد مؤتمرات وندوات لرجال الأعمال من الجانبين، وذلك على غرار المعرض الأول الذي عقد في تونس عام (١٩٩٣)، ثم في جوهانسبرغ (١٩٩٥)، والشارقة (١٩٩٧)، والسنغال (١٩٩٩)، وبيروت (٢٠٠١)، ثم في القاهرة عام (٢٠٠٣).

ح. وأخيراً وبشكل عام، لا بد من إعادة هيكلة الاقتصاد في البلدان العربية والأفريقية وعلى أن تقوم بناءً على أسس علمية تراعي الاعتبارات الموجودة عالمياً بحيث يتم التسريع بتحويل اقتصاديات الدول المعنية بما يتلاءم مع اقتصاد السوق العالمي عن طريق التركيز على المشروعات الاستثمارية، وخاصة الصناعات الصغيرة بهدف تدعيم القطاع الخاص، والعمل على تنمية الإدارة اللامركزية باعتبارها قادرة على بلورة شمولية الأهداف التنموية.

الخلاصة

بناءً على ما تقدم، نجد بأن العلاقات العربية الأفريقية قائمة على عوامل متعددة ومتجذرة، تستند إلى معالم تاريخية وحضارية وثقافية وجغرافية، كما أنها مبنية على مبدأ الحاجة التكاملية، تقوم على أسس التضامنية والتنسيقية للوصول إلى غايات متشابهة، تتعزز من خلالها صور السيادة بأبعادها، وترسخ فيها الأهداف التعاونية في كافة الميادين. من جانب آخر، بينت الدراسة أن التعاون العربي مع أفريقيا يمهد طريق العودة إلى ممارسة التأثير الإيجابي المطلوب في ظل الظروف والتحديات الراهنة، وإن الإمكانيات البشرية والمادية عند الطرفين تسمح لهما بلعب الدور المطلوب كون التعاون العربي مع القارة الأفريقية الأكثر ملاءمة من أي تعاون خارجي آخر ولا يمكن الاستغناء عنه.

كما بينت الدراسة، أن مقدار التعاون العربي الأفريقي يبقى مرهوناً بمدى رغبة

الطرفين ومقدار قوة التلاحم بينهما، وأن العلاقة يجب أن لا تعتمد على المساعدات المالية فحسب، بل يجب أن تقوم على قواعد إنمائية تتجسد من خلال التعاون الشمولي في إقامة المشاريع والاستثمارات الاقتصادية المتعددة، بحيث يؤدي التعاون إلى تنمية متكافئة ومتكاملة تستند إلى مشاركة لجميع الموارد المالية والبشرية من كلا الجانبين.

من جهة أخرى، بينت الدراسة أن القارة الأفريقية مستهدفة من قبل دول النفوذ العالمي، وأن التنافس الدولي الخارجي يشكل تحدياً خطيراً ومتزايداً لا يقل أهمية وتأثيراً عن أبعاد الاستراتيجيات الموضوعة تجاه منطقة الشرق الأوسط بأكملها. وعليه بينت الدراسة الآليات اللازمة لمواجهة تلك المخاطر والتحديات من ناحية، والأسس المطلوبة للدفع الجاد في تنشيط عملية التعاون العربي الأفريقي، مثل الحاجة الملحة إلى نبذ الخلافات لبناء جسور الثقة بين الوحدات الدولية، والاهتمام بالبعد الأمني، تفعيل الإطار الحكومي والمجتمعي، تنشيط التبادل الثقافي والتعاون الإعلامي من ناحية أخرى، وأخيراً الاهتمام بالجانب الاقتصادي كونه مدخلاً رئيسياً لتأطير الشراكة والتعاون في مختلف المجالات الأخرى.

ونظراً لأن التعاون العربي الأفريقي مهم، كونه مكمل ويساند النظام العربي، وضروري بالنسبة للعرب خاصة إذا تدعم بركائز خلال الآليات التي بينتها الدراسة. يرى الباحث. ضرورة الاستفادة من تجارب التعاون السابقة، لمواجهة طبيعة التحديات التي أضعفت العلاقات بين الطرفين. وأن التعاون المنشود يستلزم نجاحه وتقويته رؤية سياسية واضحة، تقوم على إرادة جادة من قبل الوحدات الدولية الفاعلة من قبل العرب والأفارقة خاصة دول المركز الرئيسي في المنظومة العربية الأفريقية، مثل مصر، السعودية، المغرب، ليبيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، إضافة إلى الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي. وكما توصي الدراسة، بإعطاء دور للمؤسسات غير الرسمية لتلعب دوراً تكميلياً مع الأنظمة الحكومية والمنظمات الدولية العربية والأفريقية لتجسيد سبل التعاون المنشود، مثل مؤسسات المجتمع المدني المتعددة، والجامعات ووسائل الإعلام على أساس تكريس العمل على التعاون الذي هو مصلحة تكاملية ومتبادلة.

* * *



الهوامش:

(٤٣) عودة، عبد الملك، تقويم تجربة التعاون الغربي الأفريقي بعد الحرب الباردة، ص١١٧.

(٤٤) توفيق، رواية، مرجع سابق، ص١٠.

(٤٥) عبد الرحمن، حمدي، السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا من العزلة إلى الشراكة السياسية الدولية العدد (١٤٤)، ص١٩٢، ١٩٣.

(٤٦) حليم، نيفين، التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا، ص٥٠٦.

(٤٧) الرشيدي، أحمد، مصر والقوى الكبرى، النظام العالمي الجديد، ص٨٧.

(٤٨) توفيق، رواية، مرجع سابق، ص١٠.

(٤٩) حليم، نيفين. المرجع السابق، ص٥٠٧.

(٥٠) محمود، شريف عبد العظيم، الهيمنة الإسرائيلية في أفريقيا ودور الجاليات اليهودية، ص١١.

(٥١) محافظة، علي، المرجع السابق، ص٣٨.

(٥٢) محمود، شريف، مرجع سابق، ص١٢.

(٥٣) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ص٢٢٥، ٢٢٩.

(٥٤) انظر: تقرير عن الاقتصاد الإسرائيلي، مجلة مختارات إسرائيلية، ص٨٧-٨٨.

(٥٥) المرجع السابق، ص١١.

(٥٦) الطاهري، حمدي، أفريقيا بين العرب وإسرائيل، ص٩.

(٥٧) الطاهري، حمدي، مرجع سابق، ص١٤٧.

(٥٨) خلاف، تميم، العلاقات الأفرو - إسرائيلية بين الأهداف والمصالح، السياسية الدولية، العدد (١٤٤)، ص١٩٩.

(٥٩) عبد الرحمن، حمدي، التوازن الإقليمي في البحيرات العظمى والأمن المائي المصري، السياسة الدولية، العدد (١٣٥)، نيسان، ١٩٩٩، ص٣٣.

(٦٠) كامل، أنس، الصراعات الآتية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية العدد (١٧) كانون الثاني، ١٩٩٢، ص٥٤، ٥٥.

(٦١) الأفغاني، عبد الباقي، العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية، مجلة الدراسات الاستراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية عدد (٧)، الخرطوم، ١٩٩٦، ص٦٥.

(٦٢) شكري، عز الدين، التعاون الإسرائيلي الإثيوبي والأمن القومي المصري، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠١)، ١٩٩٠، ص١٧٣.

(٦٣) Jeffery, Lefebver. "Middle East Conflicts and Middle Lever Poiver Intervention in the Horn of Africa" The Middle East Journal, Vol. 50, No. 3. Summer, 1996. P.393.

(٦٤) شعيب، مختار، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه البحر الأحمر في إطار نظرية الأمن الإسرائيلي، مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة السابعة، العدد (٧٤)، شباط ٢٠٠١، ص٢٢٤.

(٦٥) Arnold, Guh, Ibid. P24

(٦٦) جواد، سعد ناجي وبغدادي، عبد السلام، الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي، ص٣٠-٣٤.

(٦٧) شافعي، بدر حسن، سياسة ليبيا تجاه أفريقيا في التسعينات، ص١٠٩.

(٦٨) سارة، فايز، معاناة أفريقيا وصراعاتها ترسم ملامح القارة، معلومات دولية، ص١٢٣-١٢٥. كذلك أنظر: اللاجئون في أفريقيا: دراسة انثروبولوجية، ص٦٩٢.

(٦٩) عبد الرحيم، إكرام، المرجع السابق، ص٢٥١.

(٧٠) أبو العينين، محمود، المحددات العالمية لعلاقات العرب الثقافية مع أفريقيا، ص٦٨.

(٧١) رجب، يحيى، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية: دراسة مقارنة سياسية، ص٩٧.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب:

أبو العينين، محمود، ١٩٨٨، المحددات العالمية لعلاقات العرب الثقافية مع أفريقيا. المركز العربي الأفريقي للبحوث والدراسات، جامعة القاهرة، القاهرة.

أمين، سمير، زعرور شربل، ١٩٨٩، التعاون العربي الأفريقي: عقد من التعاون بين بلدان الجنوب (١٩٧٥-١٩٨٤)، معهد الإنماء العربي، بيروت.

بشير، محمد عمر، ١٩٨٤، دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الأفريقية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الجبوري، عصام محسن، ١٩٨١، العلاقات العربية الأفريقية، ١٩٦١-١٩٧٧، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة، العراق.

الجبير، أحمد، ١٩٩٧، العلاقات العربية الأفريقية. منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي، ليبيا.

حليم، نيفين، ٢٠٠٠، التنافس الدولي لكسب النفوذ في أفريقيا، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر.

رجب، يحيى، الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية، دراسة مقارنة سياسية. دار الفكر العربي، مصر، ١٩٩٦.

الرشيدي، أحمد، ١٩٩٦، مصر والقوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر.

الشرابي، أمام، ١٩٨٢، الوجود الإسرائيلي والعربي في أفريقيا: دراسة اقتصادية سياسية، دار المعارف، القاهرة.

الطاهري، حمدي، ١٩٩٧، أفريقيا بين العرب وإسرائيل، مكتبة الآداب، القاهرة.

المخادمي، عبد القادر، ٢٠٠٧، التعاون العربي الأفريقي: ضرورة حيوية لمواجهة العولمة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

عباد، حازم ٢٠٠٢، السياسة الفرنسية تجاه القارة الأفريقية، من كتاب أفريقيا في عصر التحولات الدولية، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

عبد الحي، وليد، ٢٠٠٢، العرب وأفريقيا في عصر التحولات الدولية، منشورات جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

عبد الرحمن، حمدي، ١٩٩٨، قضايا في النظم السياسية الأفريقية، مركز دراسات المستقبل الأفريقي، القاهرة.

عثمان، عوض، ١٩٨٩، التدخل الأجنبي الأمريكي والفرنسي في شمال ووسط أفريقيا، معهد الإنماء العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة.

عزمي، محمد مدحت، ٢٠٠٢، الواردات والصادرات والتعرفة الجمركية مع دراسة للسوق العربية المشتركة، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر.

عودة، عبد الملك، ٢٠٠٠، تقويم تجربة التعاون العربي الأفريقي بعد الحرب الباردة، مركز وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، مصر.

كنعان، طاهر، ١٩٨٤، العرب وأفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

نصر الدين، إبراهيم، ٢٠٠٢، العولمة وإنعكاساتها على دول العالم الثالث، منشورات جامعة آل البيت.

ثانياً: الدوريات:

إسماعيل، محمد زكريا، ١٩٩٨، العلاقات العربية الأفريقية، في ندوة العلاقات العربية الأفريقية، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، جامعة القاهرة، مصر.

الأفغاني، عبد الباقي، ١٩٩١، العلاقات الأثيوبية الإسرائيلية مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، عدد (٧)، الخرطوم.

توفيق، رواية، ٢٠٠٣، التنافس الدولي في القارة الأفريقية، مجلة البيان، العدد (١٨٣). السنة السابعة عشرة، يناير.

خلاف، تميم، ١٩٩٠، العلاقات الأفرو - إسرائيل بين الأهداف والمصالح، السياسة الدولية، العدد (١٤٤)، نيسان ٢٠٠١ (١٠١).

كامل، أنس، ١٩٩٢، الصراعات الأثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد، السياسة الدولية، العدد (١٠٧) كانون الثاني.

محافظة، علي، ٢٠٠٦، لماذا خسرنا أفريقيا؟ العلاقات العربية الأفريقية، نظرة نقدية، مجلة المنتدى، عدد (٢٢٧)، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن.

محمود، شريف عبد العظيم، ٢٠٠٥، الهيمنة الإسرائيلية في أفريقيا ودور الجاليات اليهودية، مجلة إيلاف، مركز إيلاف للنشر.

مجاهد، حورية، ٢٠٠٢، الاتجاهات الأيديولوجية للوحدة الأفريقية، مجلة الدراسات الأفريقية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، القاهرة.

- Arnold, Guh, 2002. A guide to African Political and Economic Development. Fitzory Dearborn Publishing, London.
- Daly, John Charles. 1979. Africa: V.S. Policy at Across Roads. American Enterprise Institute for public policy Research, Washington.
- Issawi, Charles Philip. 1982. An Economic History of the Middle East and North Africa. Columbia U.P. New York.
- Jeffery, Lefebvre. 1996. Middle East Conflicts and Middle Lever Poiver Intervention in the Horn of Africa. The Middle East Journal, Vol 50, No. 30 summer.
- Zoghby, Samir. 1976. Arab African Relations: 1873-1975, Library of Congress, Washington.